

على أن قانون التغيير والاستحالة لا يتسلط على اللغة من حيث هي نظام مغلق وإنما هو يبدأ بالنفاد إلى مسامها عبر جهازها الدلالي، ويتطرق ابن خلدون إلى ظاهرة تغيير الدلالات في الكلام من خلال كشفه لحقائق العلم البلاغي الموسوم بالبيان - في معناه الموسع - وهو إذ يعتمد إلى تحسس مقومات هذا العلم بمنظار الأصولي الباحث في الركائز المعرفية التي تقوم عليها أفنان العلوم الإنسانية يهتدي إلى استنباط طريف لا يستطيع الناظر اللساني المعاصر إلا أن يقربه من منهج العلاميين في بحث أسرار اللغة .

ومفاد ما يقرره صاحب العبر هو أن تحويل دلالة الألفاظ من وجهتها الابتدائية يخرج بها أصلاً عن دلالة اللغة من حيث هي نظام خطابي معين ويلج بها الدلالة بالهيئات والأحوال والمقامات، ومعناه أن الذي يدل في حالة تركيب الكلام على المجاز ليس هو ذات الألفاظ بقدر ما هو مواضع بعضها بالنسبة إلى بعض من جهة، ومواضعها بالنسبة إلى العقل المفكر والمدرك لعلاقتها من جهة أخرى .

وهكذا يغدو تولد المواضع داخل اللغة تحولاً من دلالة اللسان إلى الدلالة العلامية المنضافة إلى الحدث الخطابي، فهذه الأساليب من مجاز واستعارة وغيرها «كلها - كما ينص عليه ابن خلدون - دلالة زائدة على دلالة الألفاظ من المفرد والمركب، وإنما هي هيئات، وأحوال الواقعات جعلت للدلالة عليها أحوال وهيئات في الألفاظ كل بحسب ما يقتضيه مقامه فاشتمل هذا العلم المسمى بالبيان على البحث عن هذه الدلالة التي للهيئات والأحوال والمقامات» (ص ٥٥١) .